مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة
ISSN: 2602-5671
[المجلد: الرابع/ العدد: الثاني/ (أكتوبر 2020)/ الصفحات: 051-062]

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر

بنكوس مختار*(1)؛ ذوادي إبراهيم(2).

(1) باحث دكتوراه، جامعة البليدة 02 [الجزائر] mokhtarbenkous@gmail.com
(2) باحث دكتوراه، جامعة الوادي، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية [الجزائر] Douadi-ibrahim@univ-eloued.dz

تاريخ الإرسال: 2020/10/15	تاريخ القبول: 2020/10/26	تاريخ النشر: 2020/10/30

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر، حيث تعتبر الشراكة بين القطاعين أحدى أهم الآليات الحديثة في حل مشكلة تمويل المشاريع الكبرى في ظل قصور الجهات التمويلية وتنامي الحاجيات المهام للجهات الحكومية، وقد تم عرض وتحليل تجربة الجزائر في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص فيما يخص مشاريع البنى التحتية، وابراز أهمية ومزايا الشراكة بين القطاعين وخلص البحث الى أن الشراكة بين القطاع العام والخاص تساهم بشكل كبير في تقليص نفقات الدولة وحل مشكلة التمويل للمشاريع الكبرى كما تسمح كذلك بتبادل الخبرات بين القطاعين وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاع العام والخاص، المشاريع الكبرى، مشاريع البنى التحتية.

تصنيف «جال»: O18، H54.

* البريد الإلكتروني للمُرْسِل: mokhtarbenkous@gmail.com

Journal of Advanced Accounting and Financial Studies
ISSN: 2602-5671

[Vol: 04\N°: 02\(October 2020)\Pages: 051-062]

Partnerships Between The Public And Private Sectors As A Mechanism For Financing Infrastructure Projects In Algeria

Benkous Mokhtar*(1); Douadi Ibrahim(2).

(1) University Of Blida 02 [Algeria] mokhtarbenkous@gmail.com
(2) University Of El Oued [Algeria] Douadi-ibrahim@univ-eloued.dz

Received: 15/10/2020	Accepted: 26/10/2020	Published: 30/10/2020

Abstract: : This study aims to shed light on the partnership between the public and private sectors in financing infrastructure projects in Algeria, as the partnership between the two sectors is one of the most important modern mechanisms in solving the problem of financing large projects in light of the deficiencies of the financing agencies and the growing task needs of government agencies. Algeria's experience in the field of partnership between the public and private sectors with regard to infrastructure projects, highlighting the importance and advantages of partnership between the two sectors. The research concluded that the partnership between the public and private sector contributes significantly to reducing state expenditures and solving the problem of financing for major projects. sustainable development.

Keywords: public-private partnership, large projects, Infrastructure projects.

«JEL» Classification: O18, H54.

* **Corresponding author**: mokhtarbenkous@gmail.com

مقدمة: تعتبر مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم المساعي والاستراتيجيات التي تحرص عليها عديد الدول والحكومات، وتوصي بها مختلف الهيئات والمنظمات خاصة في ظل جملة من التغيرات والمستجدات التي أضحى العالم يشهدها، حيث تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من الأدوات الفاعلة التي تعتمد عليها الحكومات لتفعيل مؤسساتها ومواردها المعطلة والتي لا تملك القدرة على استغلالها ومسايرتها وذلك من خلال اللجوء إلى القطاع الخاص والاستعانة به، وهذا ما يؤكد ويضمن للحكومة المواصلة والاستمرار في تقديم أفضل الخدمات وأحسنها، خصوصا وأن ترقية الخدمات العمومية تبقى الشغل الشاغل للعديد من الحكومات نظرا للأهمية القصوى التي تتسم بها هذه الاخيرة بالنسبة للمجتمع والأفراد.

وفي سبيل أداء الدولة لدورها في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والمرافق العامة، وفي ظل تنامي دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الوسائل التي تسهم في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية للمجتمع بشكل أفضل لأن استثمارات القطاع العام لا تهدف الى الربح بقدر ما تهدف إلى تحقيق الدور الاجتماعي للدولة، بينما يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى، ذلك الذي يجعله يعملً دائما على الابتكار التجديد والدقة فالعمل بهدف المحافظة على قدرته التنافسية عالية وسمعته للبقاء في السوق، كما تعد الشراكة بين القطاعين أداة من الأدوات التي تساعد في تنفيذ وتجسيد برامج الحكومة في إطار مخطط التنمية الشاملة ودعم الاستقرار الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع الخاص ودوره في النهوض بالاقتصاد الوطني ودعم التنمية المحلية من خلال اشراكه مع القطاع العام.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالشراكة بين القطاع العام والخاص، وأهم عقود الشراكة بين القطاعين المتعلقة بتمويل مشاريع البنية التحتية.

منهجية الدراسة: للإجابة على التساؤل المطروح اعتمدنا على المنهج الوصفي في عرض مفاهيم ومتغيرات الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

المحور الأول: ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص(المفهوم، الأشكال والأهداف).

المحور الثاني: الاستثمار عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية

المحور الأول: ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص(المفهوم، الأشكال والأهداف)

تعد الشراكة بين القطاع العام والخاص أحد أهم استراتيجيات تمويل المشاريع الكبرى والاستثمارات العامة، لذلك سنحاول في هذا المحور التطرق لأهم النقاط في هذا النوع من الشراكة من مفهوم وأشكال وأهداف.

أولا: مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص: لا يوجد مفهوم موحد للشراكة بين القطاع العام والخاص حيث يختلف مفهومها من هيئة لأخرى، غير أن جوهر هذه المفاهيم يصب نفس الأهداف، وتعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص الترجمة لما يعرف بـ (public – private - partnerships) أو ما يعرف اختصارا بـ (ppp) وسنعرض أهم التعاريف الصادرة من الهيئات الدولية لمفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص نذكر منها:

1.1 تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها اتفاقيات يتم إبرامها ما بين الدولة وبين شريك أو عدة شركاء من القطاع الخاص، حيث يقوم بموجبها الشركاء الخواص بتقديم خدمات، وتقوم على اقتسام المسؤوليات والمخاطر[1].

2.1 تعريف البنك الدولي (World *Bank*): حيث عرفها على أنها عقد طويل الأجل بين كيان خاص ووكالة حكومية، والذي من خلاله يأخذ الكيان الخاص على عاتقه حصة كبيرة من المخاطرة، إضافة إلى المسؤولية الإدارية.[2]

3.1 تعريف صندوق النقد الدولي (IMF): يعرفها بأنها تلك الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنية تحتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدولة.[3]

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص public private partnerships هي تلك أوجه التعاون والتفاعل بين القطاعين فيما يخص توظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتكنولوجية، على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمساءلة والمسؤولية المشتركة[4]، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات المدى البعيد والتي تهم أكبر عدد من أفراد المجتمع، بغية مواكبة التطورات الحاصلة بفعالية وأكثر تنافسية.[5]

2. أشكال الشراكة بين القطاع العام والخاص: نظرا لعدم إمكانية الاعتماد على الإنفاق الحكومي لوحده في إقامة وتشييد المشاريع ذات الغرض العام، سواء ما تعلق بمشاريع البنى التحتية أو مشاريع تقديم الخدمات فقد لوحظ في العقد الأخير دعما وتشجيعا من قبل الدول النامية من اجل جذب القطاع الخاص في مشاركة تمويل وإقامة العديد من المشروعات بغية تنمية وتطوير مرافق الخدمات والبنى التحتية.

وتأخذ مشاركة بين القطاع العام والخاص نوعين نذكرهما كما يلي:

1.2 الشراكات التعاونية partnerships collaborative: وتتمحور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الاتفاق، ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف كان بموجب القواعد التي يفرضها.[6]

2.2 الشراكات التعاقدية partnerships contracting: وتعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد مبرم بين طرفين، وتكون العلاقات بين أطراف الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة، وهذا الجهة لا تمارس أداء المهام بل على الأطراف الأخرى في ذلك وتكون قادرة على إنهاء الشراكة أحيانا استنادا إلى العقد الذي يحكم العلاقة بين الطرفين المتعاقدين.[7]

وتأخذ عقود الشراكة التعاقدية بين القطاعين العام والخاص عدة أشكال وبدرجات متباينة كالتالي:

1.2.2 عقود الخدمة: وتتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه، وتكون مدة هذا النوع من الاتفاق محددة وقصيرة حيث تتراوح بين ستة أشهر وسنتين، وتستخدم هذه العقود على نطاق واسع في كل مثل ماليزيا والهند والتشيلي، لتقديم خدمات عديدة مثل: إصلاح وصيانة شبكات مياه الشرب أو صيانة محطات مياه الصرف الصحي وغير ذلك.[8]
ومن مزايا هذا النوع من العقود قصر مدة التعاقد مما يزيد التنافس بين المقاولين الخواص لتحقيق كفاءة في الأداء لضمان الاستمرارية في التعاقد، ومن عيوبه بقاء أعباء التشغيل والصيانة ومسؤولية الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق ملقاة بكاملها على عاتق القطاع العام.

2.2.2 عقود الإدارة: يقصد بعقود الإدارة على أنه اتفاق تعاقد يتم من خلاله الاتفاق بين القطاع العام مع القطاع الخاص لكي يدير هذا الأخير مؤسسة من مؤسسات القطاع العام، وفي هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الطرف الخاص مع بقاء حقوق الملكية، ويحصل القطاع الخاص على رسوم مقابل خدماته، كما يمكن ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو أدائها، وفي نفس الوقت يبقى القطاع العام مسؤول عن نفقات التشغيل والاستثمار وتتراوح مدة هذا النوع من العقود ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.[9]

3.2.2 عقود التأجير: في عقد التأجير تكون ملكيات التجهيزات والتركيبات ملكية عمومية، لكن استغلالها وتجديدها وصيانتها تعود إلى المتعامل الخاص نظرا لكونه يتحصل منها على الربح، تتراوح مدة عقد التأجير ما بين 10 و15عشر سنة.[10]

4.2.2 عقود الانتفاع طويلة الأجل: تستخدم عقود الانتفاع طويلة الأجل لشراء مشروعات البنية الأساسية الضخمة، ويطلب من الشركة الخاصة تمويل وبناء وتشغيل المرفق لفترة طويلة نوعا ما تتراوح بين 20 إلى 30 سنة، وبعدا تتنقل ملكية المرفق إلى القطاع العام.[11]

5.2.2 عقود الامتياز: يتم من خلال عقود الامتياز منح حقوق التشغيل والتطوير من طرف جهة حكومية إلى جهة تابعة للقطاع الخاص، وبموجب هذا العقد يصبح صاحب الامتياز مسؤول عن كافة النفقات الرأسمالية والاستثمارية، ويتم استرجاع الأصول من قبل القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز والتي تكون عادة تتراوح بين 15 و30 سنة، وذلك حسب المدة النفعية الافتراضية للأصول، ونشير هنا أن الإيرادات تتحدد بما يضمن تغطية

نفقات التشغيل وخدمة الديون واهتلاك استثماراته[12]، ويدخل ضمن عقود الامتياز أشكال عديدة أبرزها نظام البناء-التشغيل- نقل الملكية BOT وله تفرعات عديدة مثل BOOT وBOO وBOLT وPBO وROO وغيرها، حيث يمكن استحداث صيغ أخرى تتناسب مع المشروع المراد تنفيذه.[13]

3. أهداف الشراكة بين القطاع العام والخاص: تهدف الشراكة بين القطاع العام والخاص الى تحقيق الكفاءة والفعالية وتقليل التكاليف، ونورد أهم أهداف الشراكة بين القطاعين كما يلي:[14]

- تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد والميزانية المحددة؛
- تفادي تدهور الأصول والمنشآت للخدمات العامة؛
- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص؛
- الاستفادة من كفاءات وخبرات القطاع الخاص ومحاولة نقلها إلى القطاع الخاص؛
- معالجة قصور التمويل الحكومي؛
- الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي والاجتماعي،

الشكل رقم (01): ملخص العلاقة بين القطاعين العام والخاص

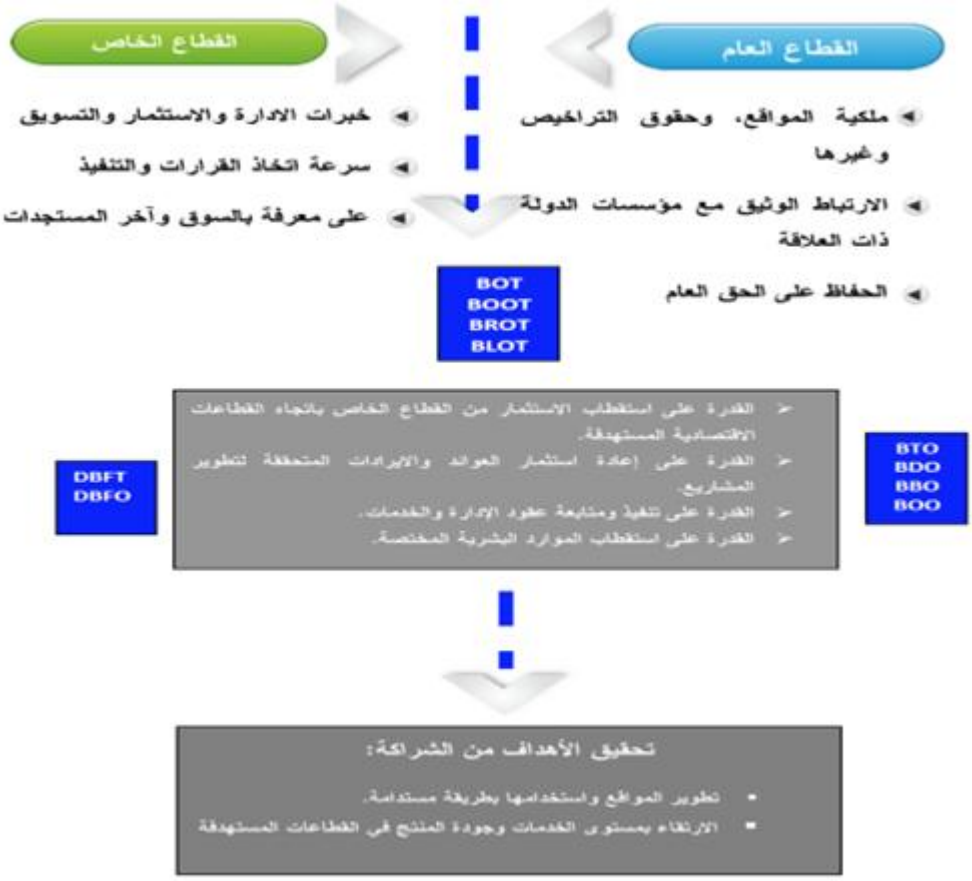

المصدر: بلال حموري، "**شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي**"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد المائة والسابع عشر، أبريل/نيسان 2014،السنة الثاني عشر، ص ص: 12-10

4.ايجابيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص[15]:

– توفير موارد مالية من القطاع الخاص لصالح مشاريع البنية التحتية العامة، خاصة عند عجز الموازنة العامة تمويلها.

– التخفيف من الضغوط على الموازنة العامة للدولة في بند النفقات، من خلال توجيه الموارد المالية المخصصة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل والتي تتكفل الدولة بها وتتحمل أعباء تمويلها.

– قدرة القطاع الخاص على الارتقاء بنوعية مستوى الخدمة وجودتها المقدمة إلى المواطنين، وبأسعار مناسبة، وكذا القدرة على تنفيذ المشاريع العامة بكفاءة أكبر وسرعة في الإنجاز، وبتكلفة أقل.

المحور الثاني: الاستثمار عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية

إن موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر تأسست بوادره الأولى مطلع التسعينات من القرن الماضي بعد سعي الجزائر إلى تبني نظام اقتصاد السوق، حيث حرر القانون رقم88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية سقف الاستثمار الخاص، والذي تم من خلال صدور القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990المتعلق بالنقد والقرض، حيث فعل مبدأ اقتصاد السوق وبالتالي تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

1 مبررات اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية: يمكن توضيح أهم الأسباب التي أدت إلى لجوء الدولة إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية فيما يلي[16]:

1.1 ضخامة حجم الاستثمارات وضعف التمويل: تحتاج مشاريع البنية التحتية إلى مصادر تمويلية كبيرة، إذ يشكل الاستثمار فيها عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة خاصة وأن هذه الخدمات في أغلب الأحيان تقدم بمقابل رمزي لا يسمح بتغطية التكاليف التشغيلية، وهو ما يؤدي إلى ضعف التمويل من ايرادات القطاع.

2.1 قصور الإدارة العامة: حيث أن اضطلاع الدولة بإدارة وتقديم هذه الخدمات جعلها محل العديد من الانتقادات بسبب الكثير من الممارسات التي أثرت على جودة الخدمة المقدمة.

3.1 ارتفاع درجة المخاطرة: حيث تنطوي مشاريع البنية التحتية على درجة عالية من المخاطر، والهدف من الشراكة هو اقتسام هذه المخاطر بين الشريكين العام والخاص حيث يتحمل كل طرف المخاطر التي يكون أكثر قدرة على إدارتها، وبالتالي يتعين على القطاع الخاص تحمل مخاطر التشغيل والبناء، وتتحمل الدولة المخاطر التي تخضع لسيطرتها كالمخاطر القانونية والتنظيمية.

4.1 محدودية الموارد المالية والبشرية لدى القطاع العام، وعدم قدرته على مواكبة التطور التكنولوجي بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها. وعليه فإن الشراكة تعمل على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.[17]

كل هذه العوامل منفردة أو مجتمعة، إلى جانب امتلاك القطاع الخاص للأموال والتكنولوجيا والمعرفة والمهارات الإدارية والقدرة على التعامل مع المخاطر – وهي النقائص التي يعاني منها القطاع العام- تجعل من الأهمية بمكان إقامة شراكات مع القطاع الخاص للاستفادة من هذه المزايا في تحسين جودة وكفاءة الخدمات المقدمة.

2: تمويل مشاريع البنية التحتية باستخدام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: نتطرق في هذا الجزء إلى بعض المشاريع التي تم إطلاقها في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من قطاع المواصلات والاتصالات، قطاع الطاقة، وقطاع المياه والصرف الصحي كما يلي:

1.2 قطاع المواصلات: في 17جانفي 2016 وقع كل من المجتمع العمومي الوطني لمصالح الموانئ وشركتان صينيان(الشركة الدولة الصين للبناء والشركة الصينية لهندسة الموانئ) على مذكرة تفاهم لإنجاز مشروع الميناء التجاري الجديد وفقا لقاعدة 51/49 بالمائة، بحيث تنص الوثيقة على إنشاء شركة تخضع للقانون الجزائري وقد قدرت تكلفة المشروع ب 3.3 مليار دولار أمريكي، سيتم تمويلها في اطار القرض الصيني على المدى الطويل على أن يتم إنجازه في غضون 7سنوات، ويدخل حيز الخدمة تدريجيا في غضون 4سنوات من انطلاق الانجاز، حيث ستتكفل شركة موانئ شنغهاي الصينية بتسيير الميناء حسب تقديرات وزارة القطاع، وسيواجه الميناء المستقبلي للتجارة الوطنية عن طريق البحر محور المبادلات على المستوى الاقليمي بعمق 20مترا، ما يشكل فرصة حقيقية أمام المتعاملين المحليين للارتقاء بمستوى نشاطاهم إلى مستوى دولي ويحفزهم على خوض تجربة التوريد.

وفي نفس العام حاولت الجزائر تطوير بنيتها التحتية من خلال تركيزها على 04مشاريع رئيسية من خلال شراكات عمومية- خاصة تقدر بقيمة 2.42مليار دولار، وتتمثل هذه المشاريع في مشروع طريق سيار شرق غرب، ومشروع خط الحافلة النموذجي ذو الخدمات رفيعة المستوى الرابط بين تافورة ومطار هواري بومدين الدولي 20كلم، ومشروع ميترو وهران 19.7كلم المزود بـ 20محطة بتكلفة إجمالية تقدر ب168مليار دج، ومشروع توسيع ميترو الجزائر ساحة الشهداء- شوفالي على مسافة 9.5كلم مزود ب 8محطات بتكلفة اجمالية تقدر ب 74مليار دج، بمعدل حركة نقل تصل إلى 40000مسافر/ساعة.[18]

2.2 قطاع المياه والصرف الصحي: في هذا المجال تم ابرام عقد شراكة بين كل من الجزائرية للمياه والتطهير من جهة ومتعاملين خواص وأجانب من جهة أخرى لتسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير في كل من ولاية الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، الطارف وقسنطينة بحيث يستفيد المتعامل الاجنبي نظير خدماته من إيرادات مالية عالية، وهذا في اطار القانون رقم 05-12الصادر بتاريخ 04أوت 2005 التعلق بالمياه.

ومن أهم البنود التعاقدية التي تم الاتفاق عليها مع الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير:

- أبرم العقد الأول شركة الجزائر للمياه والتطهير SEAAL وSuez Environnement من خلال التراضي بمقتضاه تلتزم هذه الأخيرة بضمان الإمداد بالماء وتسيير المنشآت المتعلقة بالمياه، ووضع نظام

استدلالي لكفاءة الخدمات المياه والتطهير، بالإضافة إلى ذلك تقوم بأداء المانجمنت للشركة العمومية.

- أما العقد الثاني فقد ابرم بين شركة تسيير المياه والتطهير وهران SEAOR وبين شركة AGBAR من خلال مناقصة دولية ومقابل مبلغ 30500000 مليون أورو لمدة 5.5سنوات.
- والعقد الثالث بين شركة مياه لمرسيليا وبين شركة تسيير مياه لقسنطينة مناقصة دولية وفقا لشروط العقد الذي أبرم مع شركة مياه وهران.
- وأخيرا أبرمت شركة تسيير مياه عنابة وGEISENWASSER من خلال مناقصة ولمدة 5.5سنوات.[19]

ويمكن توضيح هذه العقود من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يبن أهم العقود التي تم الاتفاق عليها بين الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير والمتعاملين الأجانب

	شركة S/ENVIRONEMENT	شركة AGBAR	شركة GEISENWASSER	شركة مرسيليا للمياه
نوع العقد	عقد تفويض	عقد تفويض	عقد تفويض	عقد تفويض
مدة العقد	5.5 سنة	05 سنوات	5.5 سنة	5.5 سنة
مبلغ العقد	117.731مليون أورو	30.500.000 مليون أورو	23.315 مليون أورو	36.587 مليون أورو
تاريخ سريان العقد	2006/03/01	2007/11/20	2007/12/17	2008/06/20
مكان العقد	الجزائر العاصمة	وهران	عنابة والطارف	قسنطينة
جنسية الشركة	فرنسية	اسبانية	ألمانية	فرنسية

المصدر: بلغنو سمية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

3.2 قطاع الطاقة: لقد تربعت عقود الشراكة في مجال الطاقة على الشركات الجزائرية، وهذا راجع إلى البعد الاستراتيجي والتاريخي لقطاع الطاقة والمناجم، وكذا طبيعة الاقتصاد الجزائري ذو الطابع الريعي، ومن أهم هاته العقود على سبيل المثال نجد عقد شركة من نوع شركات تعاقدية Partnerships Contracting عقد شراكة بين سونطراك وثلاث شركات بيترولية نرويجية هي: "دراغون أويل" وعقد شراكة بين سونطراك وثلاث شركات بيترولية نرويجية هي: "دراغون أويل" و"إينيل" و"شتات أويل" بهدف استكشاف والتنقيب عن المحروقات بالإضافة إلى عملية الاستغلال لمدة تتراوح مابين 4و 7 سنوات.[20]

4.2 قطاع البناء والأشغال (النقل): من خلال سياسات العمومية المتبناة في الجزائر فقد امتلكت الجزائر أكثر من 104ألف كم طرق وطنية تتركز كثافتها في الشمال أكثر من الجنوب، ومن أبرزها نجد:

1.4.2 الطريق السيار شرق غرب: والذي يبلغ طوله 1216كم، والذي يربط حدود البلاد شرقا مع تونس، وغربا مع المغرب، وقد أعلن إنشائه عبر مناقصة دولية محددة يوم 23جويلية 2005، ليتم الإعلان بعدها لصالح المجمعين الصيني والياباني، بعد تنافس أمريكي وفرنسي وألماني وبرتغالي، حيث كلف المجمع الصيني (سيتي كسي آر سي سي) بإنجاز شطري الوسط والغرب من الجزائر العاصمة إلى حدود ولاية الشلف، ومن حدود ولاية الشلف إلى الحدود المغربية. وقد تم إنجاز العديد من الأشطر حتى قبل الآجال الرسمية المحددة، بينما كلف المجمع الياباني من طرف شركة كوجال اليابانية بإنجاز الشطر الشرقي ليعبر بولاية الطارف باتجاه الحدود التونسية، وذلك بالشراكة مع مؤسسة الطرق السريعة الجزائرية.

2.4.2 شبكة السكك الحديدية: هي الأخرى أخذت نصيبا من المشاريع التنموية ومن الشراكة، فقد أبرمت الحكومة الجزائرية عدة اتفاقيات شراكة من بينها:

- الشراكة الجزائرية السويسرية بين المؤسسة الوطنية للنقل والسكك الحديدية وشركة "ستادلر" الألمانية بهدف صناعة وتركيب عربات القطار بالجزائر.
- وكذا مترو الجزائر العاصمة الأول مغاربيا والثاني إفريقيا، والذي توالت عدة شركات في انجازه من بينها التكتل المكون من ثلاث شركات: شركتان فرنسيتان "سيميس وفبنبشي" والاسبانية "كاف"، على أن تقوم باستغلاله مؤسسة " مترو الجزائر" بالإدارة مع مؤسسة " إدارة وسائل النقل الباريسية".[21]

الخاتمة: إن الاستراتيجيات المعتمدة اليوم لتنمية الاقتصاد الوطني من جهة ولتحسين الخدمات العمومية من جهة أخرى، تجعل من القطاع الخاص الشريك الاساسي للقطاع الحكومي من أجل تحقيق اهداف التنمية وأبعادها، ومن خلال المشاريع التي تم دراستها وتمويلها بين القطاع العام والخاص في هذه الورقة تبين أن للشراكة بين القطاعين العام والخاص دور هام لتطوير وتمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر، بالإضافة فهي تلعب دورا كبيرا ومهما في التقليل من التدخل والانفاق الحكومي وهو ما يريح الميزانية العامة للدولة نوعا ما، وعلى ضوء ما تم دراسته يمكن ذكر جملة من النتائج والتوصيات نذكرها كما يلي:

النتائج:

- الشراكة بين القطاع العام والخاص هي مجموعة الترتيبات التي خلالها يمكن للقطاع الخاص أخذ فرصته في تمويل الاقتصاد من خلال تمويل وانجاز وتطوير مختلف المشاريع.
- تتميز الشراكة بين القطاع القطاع العام والخاص بتعدد الأشكال والمزايا، وهذا ما يساعد ويتيح للجهات الحكومية اختيار صيغة الشراكة وفق الصيغة التي تساعدها.

– تساهم الشراكة بين القطاع العام والخاص في تقليص نفقات الدولة وحل مشكلة التمويل للمشاريع الكبرى كما تسمح كذلك بتبادل الخبرات بين القطاعين.

التوصيات:

– القضاء على القيود البيروقراطية والتوجه نحوى التدريب ونشر ثقافة الشراكة بين القطاع العام والخاص المستثمرين الخواص؛

– وضع التشريعات اللازمة لتنظيم صور الشراكة بين القطاع العام والخاص؛

– الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص، من خلال تقييمها وتحليلها واستخلاص ايجابياتها وتفادي سلبياتها.

– التركيز على إنشاء مشاريع البنية التحتية الاقتصادية ذات المردويدية العالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] بن يحي يحي، غراب سعيدة، **الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في دعم مشاريع البنى التحتية– عرض تجربتي كندا وتركيا مع الإشارة لحالة الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ أليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره وفي تحقيق التمويل المستدام، يومي 28 و29 أفريل 2019، جامعة غرداية، ص155.

2 قويدر حاج قورين، زواتنية عبد الفادر، **الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الطاقة– التجربة الكندية انموذجا**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 263.

3 طهراوي دومة علي، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية –دراسة تجربة المغرب**، مجلة نماء للإقتصاد والادارة، العدد 02، ديسمبر 2017،ص24.

4 بن يحي يحي، غراب سعيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص156.

5 طهراوي دومة علي، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

6 بن موفق زروق، قادري محمد طاهر، **تفعيل استراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لتحفيز التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد05، العدد01،جامعة الجلفة،الجزائر، 2018، ص120.

7 بن موفق زروق، قادري محمد طاهر، مرجع سبق ذكره، ص120.

8– قمان عمر، سعيدي بن شهرة، **التأصيل النظري للشراكة بين القطاع العام والخاص**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ أليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره وفي تحقيق التمويل المستدام، يومي 28 و29 أفريل 2019، جامعة غرداية، ص217.

9 محمد صلاح، لقليطي لخضر، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية (المفهوم والترتيبات المؤسسية والتطبيق العملي)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات إقتصادية، المجلد29، العدد02، جامعة الجلفة، ص359.

10 قويدر حاج قورين، زواتنية عبد الفادر، **مرجع سبق ذكره**، ص262.

11 أيمن محمد فرحات، **معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص من وجهة نظر القطاع الخاص**، مجلة الإقتصاد والتنمية، العدد01، جامعة المدية، 2013، ص28.

12 بن مسعود عطاء الله، يونسي مصطفى، **الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال البنى التحتية من خلال تجارب عالمية ناجحة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ أليات تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره وفي تحقيق التمويل المستدام، يومي 28 و29 أفريل 2019، جامعة غرداية، ص173.

13 طهراوي دومة علي، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

14 طهراوي دومة علي، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

15 براق محمد، عبد الحميد فيجل، **عقد البوت كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية إشارة إلى تجارب غربية وعربية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد2018/5، جامعة المسيلة، ص03.

16- عليوط سهام، بوجعدار خالد، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتسيير الخدمة العمومية للمياه – دراسة تقييمية لتجربة ولاية قسنطينة**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد04، المجلد01، جوان 2017، ص ص 20-22.

17- وسيلة سعود، فرحات عباس، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد الرابع، العدد01، أفريل 2018، ص 208.

18-بلغنو سمية، **دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد04، عدد02، 2018، ص 50.

19- سيوب سليم، **الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال المياه والتطهير**، مجلة البحوث في الحقوق والعقود السياسية، العدد 02، ص ص238-239.

20- بحقينة ياسين، كنزة مغيش حامة، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلب تنموي للنهوض بالخدمة العمومية في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (05)، العدد(02)، 2019، ص 394.

21- يزيد تقرارت، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل بالجزائر في ظل البرامج التنموية(2001-2019) الانجازات والاخفاقات**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثالث: استراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 05و06 نوفمبر 2017، ص 07.